

جامعة الأميرة
نورة بنت عبدالرحمن



سياسة تحقيق القيمة من البيانات

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن
اللجنة التوجيهية للحوكمة والالتزام وإدارة
المخاطر والطوارئ واستمرارية الأعمال

العام: ٢٠٢٥
رقم الإصدار: ١,٠

جدول المحتويات

٤	١. المقدمة.....
٤	١.١. جدول التعريفات.....
٥	١.٢. الفرض.....
٥	١.٣. النطاق.....
٥	١.٤. المستند النظامي.....
٦	٢. بيان السياسة.....
٦	٢.١. المبادئ التوجيهية لتحقيق القيمة من البيانات.....
٧	٢.٢. إطار تحقيق الإيرادات - القواعد العامة.....
٧	٢.٣. نموذج احتساب الرسوم.....
٧	٢.٤. نماذج التسعير.....
٧	٢.٥. أطر ومسارات تحقيق القيمة من البيانات.....
٩	٢.٦. معايير تسعير البيانات.....
١٠	٣. الأدوار والمسؤوليات.....
١١	٤. المراجعة والتحديث.....
١١	٥. الامتثال.....
١١	٦. التواصل.....
١١	٧. السياسات ذات العلاقة.....

معلومات الوثيقة:

اسم الوثيقة	سياسة تحقيق القيمة من البيانات
نوع الوثيقة	سياسة
مالك الوثيقة	مكتب إدارة البيانات
تاريخ الإعداد	١٤٤٧/٠٥/٠٤ هـ
تصنيف الوثيقة	مُقيّد - داخلي
النسخة رقم	١,٠

إصدارات الوثيقة:

تاريخ الإصدار	معد الوثيقة	الإصدار	التغييرات بالوثيقة
١٤٤٧/٨/٢٤ هـ	مكتب إدارة البيانات	١,٠	

مراجعات الوثيقة:

التاريخ	الجهة	ملاحظات
١٤٤٧/٧/١١ هـ	وكالة الجامعة للأصول والاستثمار	
١٤٤٧/٧/١٧ هـ	الإدارة العامة للحكومة والمخاطر والالتزام	
١٤٤٧/٨/١٦ هـ	الإدارة القانونية	

اعتماد الوثيقة:

التاريخ	الجهة	الختم



١. المقدمة

تعمل جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن على تعظيم الاستفادة من بياناتها بوصفها أصلًا استراتيجيًا، بهدف تحقيق عوائد مالية واقتصادية واجتماعية وقيادية قابلة للقياس وفق المعايير الوطنية وذلك بناءً على الفقرة (ا) من البند (عاشراً) من قرار مجلس الوزراء رقم (٢٩٢) وتاريخ ١٤٤٧/٤/٢٧هـ، الذي أسند إلى مكتب إدارة البيانات الوطنية مهمة وضع السياسات وآليات الحوكمة والمعايير والضوابط الخاصة بالبيانات والتحقق من مدى امتثال الجهات لها، مما يدعم الجامعة في مساعيها لصناعة القرار الرشيد ويسهم في تحقيق الطموحات وتعزيز مسيرة التنمية.

١.١. جدول التعريفات

يُقصد بالمصطلحات الواردة أدناه - أينما وردت في هذه السياسة - المعاني الموضحة أمام كل منها، ما لم يقتض سياق النص خلاف ذلك:

المصطلح	الوصف
الجامعة	جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن.
جهات الجامعة	الوحدات التنظيمية بالجامعة بما فيها مستشفى الملك عبد الله بن عبد العزيز الجامعي.
اللجنة التوجيهية لإدارة وحوكمة البيانات	هي لجنة عليا داخل الجامعة مكلفة بالإشراف الاستراتيجي على إدارة البيانات وحوكمتها.
المكتب	مكتب إدارة البيانات في جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن.
البيانات	مجموعة من الحقائق في صورتها الأولية أو في صورة غير منظمة مثل الأرقام، أو الحروف، أو الصور الثابتة، أو الفيديو، أو التسجيلات الصوتية، أو الرموز التعبيرية.
القيمة من البيانات	هي الفائدة أو النتيجة التي يمكن الحصول عليها من إنشاء منتجات أو خدمات بيانات حكومية ذات مردود.
منتجات البيانات	هي البيانات التي تم إثرائها أو إعدادها أو تحليلها أو تمثيلها.
تحقيق الإيرادات من البيانات	استثمار بيانات الجامعة لتحقيق قيمة حقيقية او مالية من خلال تقديم بيانات غير معالجة او منتجات البيانات.
نموذج التسعير	هو آلية تُستخدم لتحديد الأسعار التقديرية للبيانات ومنتجات البيانات.

١.٢. الفرض

تهدف سياسة تحقيق القيمة من البيانات إلى تمكين الجامعة من الاستفادة المثلى من بياناتها وتعظيم قيمتها، عبر تطوير إطار منظم يتيح استثمار البيانات وتحويلها إلى منفعة اقتصادية ومعرفية وفقاً للأنظمة واللوائح الوطنية، بما يدعم اتخاذ القرار وتحسين كفاءة الأداء وتحقيق أهداف الجامعة الإستراتيجية.

١.٣. النطاق

تسري أحكام هذه السياسة على جميع أنشطة تسويق بيانات الجامعة، أو المنتجات المبنية على هذه البيانات سواء عولجت كلياً أو جزئياً. ويُستثنى من نطاق سريانها بيانات القطاع الخاص، وكذلك أي نشاط يتصل بجمع أو معالجة أو تطوير أي منتج قائم على بيانات القطاع الخاص.

١.٤. المستند النظامي

ضوابط ومواصفات إدارة البيانات الوطنية وحوكمتها وحماية البيانات الشخصية الصادرة من مكتب إدارة البيانات الوطنية، إصدار ١,٥ عام ٢٠٢١م.



٢. بيان السياسة

٢.١. المبادئ التوجيهية لتحقيق القيمة من البيانات

٢.١.١. البيانات أصول وطنية

تُعد البيانات التي تنتجها وتديرها الجامعة من الأصول الوطنية التي تسهم في تحقيق المصلحة العامة. ولضمان الحفاظ على هذه البيانات بصفاتها أصولاً وطنية، تحتفظ الجامعة بحقوق الملكية الفكرية المتعلقة بها ولا يجوز لأي جهة أخرى استخدامها إلا بموجب اتفاقية لمشاركة البيانات بين الجهات.

٢.١.٢. تنمية الإيرادات

تعتبر البيانات أصولاً قيّمة يُمكن الاستفادة منها في رفع كفاءة الإنفاق وتنمية الإيرادات المتعلقة بالبيانات لضمان استدامة الخدمات التي تقدمها الجامعة.

٢.١.٣. الخصوصية بالتصميم

الأخذ بعين الاعتبار متطلبات الخصوصية منذ المراحل الأولى لإجراءات تحقيق القيمة من البيانات ومنتجات البيانات بما يتوافق مع سياسة حماية البيانات الشخصية.

٢.١.٤. الأصل في البيانات الإتاحة

ينبغي ألا يتعارض تسويق البيانات غير المعالجة أو منتجات البيانات مع سياسة البيانات المفتوحة والجهود المبذولة من قبل الجامعة لتعزيز مساهمتها في مبادرات البيانات المفتوحة واستراتيجياتها.

٢.١.٥. تعزيز ثقافة المشاركة

ينبغي ألا يتعارض تسويق البيانات غير المعالجة أو منتجات البيانات مع سياسة مشاركة البيانات والجهود المبذولة لتحقيق التكامل بين الجهات الحكومية والحصول على البيانات من مصادرها الصحيحة.

٢.١.٦. منع الممارسات الاحتكارية

تلتزم جهات الجامعة بتقييد أي ميزة غير عادلة وتعزيز الوصول المتساوي إلى البيانات وإزالة الحواجز التي تعيق تطوير منتجات البيانات من قبل القطاع الخاص مما يؤدي إلى سوق عادلة وتنافسية للبيانات.

٢.١.٧. الشفافية

يتم توثيق المعلومات المتعلقة بتحقيق الإيرادات من البيانات وإتاحتها عند الحاجة.

٢.١.٨. استرداد التكاليف

تحقيق أقل قدر ممكن من الأرباح من البيانات أو منتجات البيانات، كما يُعتمد نموذج تسعير استرداد التكاليف ما لم يكن العائد من الاستثمار أو سعر السوق مبرراً.

٢,٢. إطار تحقيق الإيرادات – القواعد العامة

تلتزم الجامعة بتطوير إطار عمل لتنظيم تحقيق الإيرادات من البيانات غير المعالجة ومنتجات البيانات، ويمكن تحقيق الإيرادات من خلال مشاركة البيانات غير المعالجة بمقابل مالي، أو تقديم الرؤى والتحليلات، أو تقديم منتج، أو خدمات.

٢,٣. نموذج احتساب الرسوم

على الجامعة أن تحدد وتوثق نموذج احتساب الرسوم المعتمد لكل بيانات أو منتج بيانات تتوقع توليد إيرادات منه. وعلى الجامعة أن تختار من نماذج احتساب الرسوم المناسب لها مثل:

- نموذج الاشتراك.
- النموذج القائم على الاستهلاك.
- نموذج الاشتراك المجاني / المدفوع.
- نموذج رسوم المرة الواحدة.

٢,٤. نماذج التسعير

نموذج التسعير هو الآلية المستخدمة لتحديد الأسعار التقديرية للبيانات ومنتجات البيانات. وبناءً على ذلك، هناك عدد من النماذج تُستخدم حسب نموذج تحقيق الإيرادات وحسب نوع المنتج أو الخدمة، ومن أنواع هذه النماذج ما يلي:

٢,٤,١. نموذج التكلفة الهامشية

يتم حساب تكاليف توفير البيانات لمستفيد آخر، وعادةً ما تكون رمزية أو قريبة من الصفر، أو مكافئة لتقديمها على نحو مجاني.

٢,٤,٢. نموذج استرداد التكاليف

يتم حساب التكلفة الهامشية بالإضافة إلى تكاليف توفير البيانات أو تطوير منتجات البيانات.

٢,٤,٣. نموذج استرداد التكاليف بلس

يتم حساب تكاليف توفير البيانات أو منتجات البيانات بالإضافة إلى تحديد نسبة محددة كمائد على الاستثمار مما يسمح باسترداد التكاليف وإضافة هامش ربح على الخدمات ذات القيمة المضافة.

٢,٥. أطر ومسارات تحقيق القيمة من البيانات

يتضمن إطار تحقيق القيمة من البيانات مسارين رئيسيين يصف كل واحد منهما القواعد المتعلقة بتحقيق الإيرادات من البيانات ومنتجات البيانات. ولضمان تحقيق المنافسة العادلة ومنع الممارسات الاحتكارية، ينبغي الالتزام بما يلي:

- إتاحة أكبر قدر ممكن من البيانات المصنفة على مستوى عام ونشرها على أنها بيانات مفتوحة -مجانيًا وبدون مقابل - وفقًا لسياسة البيانات المفتوحة المعتمدة بالجامعة.
- تبادل البيانات التابعة للجامعة وإتاحة البيانات المشتركة منها إلكترونيًا مجانيًا (دون مقابل) للجهات الحكومية الأخرى المستفيدة.

٢,٥,١. المسار الأول: التزام الجهات الحكومية تجاه الجهات الحكومية (G2G)

يوضح الجدول الآتي التزامات كل جهة حكومية تجاه الجهات الحكومية الأخرى فيما يخص تحقيق الإيرادات من البيانات:

البيانات غير المعالجة		منتج البيانات
البيانات المفتوحة	مجاناً	استرداد التكاليف
	مجاناً	استرداد التكاليف
البيانات المصنفة* (مُقَيَّد، عام)		

٢,٥,١,١ قواعد تطبيق المسار الأول

- لا تفرض الجامعة رسوماً على البيانات غير المعالجة، سواءً عند إتاحة البيانات المفتوحة أو عند مشاركة البيانات المصنفة (على مستوى: مُقَيَّد أو عام) مع جهات حكومية أخرى لتنفيذ المهام والاختصاصات المنوطة بها.
- يُمكن للجامعة أن تحقق إيرادات من منتجات البيانات المطورة من البيانات المفتوحة أو البيانات المصنفة (على مستوى: مُقَيَّد أو عام)، على أن تُقدَّم هذه المنتجات عن طريق الجامعة ويكون التسعير وفقاً لنموذج استرداد التكاليف المنصوص عليه في هذه السياسة.
- تلتزم الجامعة بأحكام سياسة مشاركة البيانات ومتطلبات حماية البيانات الشخصية عند تطوير منتجات البيانات.
- على الجامعة أن تمنح وصولاً متساوياً لأي بيانات أو منتج بيانات يُستخدم لتحقيق الإيرادات من قبل الجهات الخاصة وذلك لتحقيق المنافسة العادلة ومنع الممارسات الاحتكارية.

٢,٥,٢. المسار الثاني: التزامات الجهات الحكومية تجاه الجهات الخاصة أو الأفراد (G2B/G2I)

يوضح الجدول الآتي التزامات كل جهة حكومية تجاه الجهات الخاصة أو الأفراد فيما يخص تحقيق الإيرادات من البيانات:

البيانات غير المعالجة		منتج البيانات
البيانات المفتوحة	مجاناً	استرداد التكاليف
	استرداد التكاليف	استرداد التكاليف بلس
البيانات المصنفة* (مُقَيَّد ، عام)		

٢,٥,٢,١ قواعد تطبيق المسار الثاني

- لا تفرض الجامعة رسوماً على البيانات المفتوحة (غير المعالجة) التي تتاح للعموم (الجهات الخاصة والأفراد).

- يمكن للجامعة تحقيق إيرادات من منتجات البيانات المطورة من البيانات المفتوحة، على أن تُقدّم هذه المنتجات عن طريق الجامعة ويكون التسعير وفقاً لنموذج استرداد التكاليف المنصوص عليه في السياسة.
- يمكن للجامعة تحقيق إيرادات من البيانات غير المعالجة المصنفة (على مستوى: مُقيّد أو عام)، على أن تُزوّد هذه البيانات عن طريق الجامعة ويكون التسعير وفقاً لنموذج استرداد التكاليف المنصوص عليه المنصوص عليه في السياسة.
- يمكن للجامعة تحقيق إيرادات من منتجات البيانات (البيانات المعالجة) المصنفة (على مستوى: مقيد أو عام) على أن تُقدم هذه المنتجات عن طريق الجامعة ويكون التسعير وفقاً لنموذج استرداد التكاليف (بلس) المنصوص عليه في السياسة.
- تلتزم الجامعة بأحكام سياسة مشاركة البيانات ومتطلبات حماية البيانات الشخصية عند مشاركة البيانات غير المعالجة أو تطوير منتجات البيانات.
- على الجامعة أن تمنح وصولاً متساوياً لأي بيانات أو منتج بيانات يُستخدم لتحقيق الإيرادات من قبل الجامعة وذلك لتحقيق المنافسة العادلة ومنع الممارسات الاحتكارية.

٢,٦. معايير تسعير البيانات

لإجراء تسعير البيانات ومنتجات البيانات وفقاً لنماذج التسعير الموضحة في السياسة، ينبغي الأخذ بعين الاعتبار العوامل التالية:

- ندرة البيانات (مثل البيانات الخام أو الأولية، وعدد الجهات المُنشئة للبيانات).
- تعدد مصادر البيانات (عدد مصادر البيانات، مدى حصريّة المصادر، حجم الحقول).
- قيمة البيانات (مثل طبيعة ومحتوى البيانات، مجمعة أو غير مجمعة).
- نوع البيانات (بيانات مهيكلة، شبه مهيكلة، غير مهيكلة).
- حجم البيانات (الحجم بالجيجا بايت، عدد السجلات).

٢,٦,١. آلية تسعير استرداد التكاليف

بناءً على المبادئ الأساسية والقواعد العامة الموضحة في السياسة، تلتزم الجامعة باتّباع الإرشادات التالية لتقدير قيمة البيانات ومنتجات البيانات غير المعالجة:

- أخذ العوامل التالية بالاعتبار عند تسعير استرداد التكاليف: السعر = تكاليف جمع البيانات + تكاليف التطوير
- تكاليف جمع البيانات: التكاليف المتعلقة بجمع البيانات وتنقيتها وتهيئتها والاحتفاظ بها.
- تكلفة التطوير: التكلفة المتعلقة بتحليل أو تمثيل أو معالجة البيانات، بالإضافة إلى الأنشطة الأخرى المتعلقة بتطوير منتج البيانات وكذلك التكاليف المتعلقة بالربط المباشر.
- تقدير تكاليف الجمع والتطوير لكل وحدة من منتجات البيانات على حدة. كما ينبغي تبرير أي تكاليف إضافية يتم تحملها وإضافتها إلى التكاليف المذكورة أعلاه.
- تتمتع الجامعة بالسلطة التقديرية لتسعير البيانات أو منتجات البيانات بأقل من استرداد التكلفة المقدرة.
- إذا رأت الجامعة ضرورة إضافة هامش ربح أعلى من استرداد التكلفة، فينبغي أخذ الموافقة من مكتب إدارة البيانات الوطنية بعد تزويده بالمبررات الكافية.

- تحدد الجامعة سعر البيانات أو منتجات البيانات على نحو موحد بين المستفيدين من البيانات، وينبغي رفع أي استثناء إلى مكتب إدارة البيانات الوطنية للموافقة عليه.

٣. الأدوار والمسؤوليات

الدور	المسؤولية
اللجنة التوجيهية لإدارة وحوكمة البيانات	- التوصية باعتماد السياسة.
اللجنة التوجيهية للحوكمة والالتزام وإدارة المخاطر والطوارئ واستمرارية الأعمال	- اعتماد السياسة.
مكتب إدارة البيانات	- الإشراف على تنفيذ السياسة عبر مختلف جهات الجامعة. - الإشراف على تنفيذ خطة تحقيق القيمة من البيانات والالتزام بها ومتابعة الانتهاكات والاستثناءات المتعلقة بتطبيقها. - تخصيص الأدوار المتعلقة بتحقيق القيمة من البيانات.
إدارة تقنية المعلومات والاتصالات	- ضمان تطوير قناة إلكترونية تشمل البيانات ومنتجات البيانات التي ترغب الجامعة في تقديمها للجهات المستفيدة.
وكالة الجامعة للأصول والاستثمار	- ضمان تحديد سعر منتجات البيانات على نحو موحد بين المستفيدين من البيانات.
إدارة الأمن السيبراني	- تحديد ضوابط أمن البيانات المناسبة لعملية تحقيق القيمة من البيانات بناءً على مستوى تصنيف البيانات والتأكد من تطبيقها. - اكتشاف حالات تسرب أو خرق أمني للبيانات أو عدم امتثال قناة منتجات البيانات لمعايير الأمن السيبراني.

٤. المراجعة والتحديث

- ٤.١. يجب مراجعة هذه السياسة من قبل المكتب دورياً، أو عند وجود متطلبات جديدة تستوجب التعديل.
- ٤.٢. يجب مشاركة التحديثات المقترحة مع الجهات المعنية داخل الجامعة لأغراض المراجعة.
- ٤.٣. يجب تنفيذ التعديلات من قبل المكتب ورفع النسخة النهائية إلى اللجنة التوجيهية للحوكمة والالتزام وإدارة المخاطر والطوارئ واستمرارية الأعمال لاعتمادها.

٥. الامتثال

- ٥.١. يجب على جميع جهات الجامعة ضمان تطبيق هذه السياسة والالتزام بنودها حيث يقوم المكتب بمراجعة دورية أو عشوائية للتحقق من الامتثال لها.
- ٥.٢. عند مراجعة حالات عدم الامتثال، يتبع المكتب منهجية تحريجية لتحليل سبب عدم الامتثال ومدى الآثار والمخاطر المترتبة على ذلك، حسب الإجراءات التنظيمية المتبعة في مكتب إدارة البيانات.

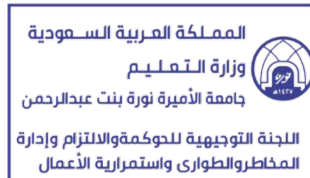
٦. التواصل

في حال وجود أي استفسارات يُرجى التواصل مع مكتب إدارة البيانات في جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن - البريد الإلكتروني: (DMO@pnu.edu.sa).

٧. السياسات ذات العلاقة

- ٧.١. سياسة حماية البيانات الشخصية.
- ٧.٢. سياسة حوكمة البيانات.
- ٧.٣. سياسة تصنيف البيانات.
- ٧.٤. سياسة حرية المعلومات.
- ٧.٥. سياسة البيانات المفتوحة.
- ٧.٦. سياسة مشاركة البيانات.

انتهى





جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن
Princess Nourah Bint Abdulrahman University